مجلة كلية الآداب

دورية أكاديمية علمية محكمة تهتم بنشر الدراسات
الإنسانية والاجتماعية

العدد 51

لغات

المفرد والمركب عند

النحويين العرب

الباحث

محمد فتحي دسوقي

المستخلص

يتناول البحث المفرد والمركب عند النحويين العرب القدامى والمحدثين. تكشف الدراسة عن إمكانية مقابلة المفرد مع المركب

الكلمات المفتاحية: مفرد- مركب- النحو العربي

Abstract

The research deals with the singular and compound of the ancient and modern Arab grammarians. The study reveals the possibility of comparing the singular with the compound.

Keywords: singular - compound - Arabic grammar

"المفرد والمركب عند النحويين العرب"

أولا: الإطار العام:

موضوع هذا البحث: المفرد والمركب عند النحويين العرب، وتهدف هذه الدراسة إلى عرض آراء النحاة القدامى والمحدثين للكشف عن مكانة المفرد والمركب في الدرس النحوي فالإسناد في العربية على قسمين: إسناد اسمي، وإسناد فعلي، ولكل جملة أركانها وما زيد على تلك الأركان فرع عليها ومن دونه يمكن أن تحدث الألفة والتركيب بين الألفاظ، كما تنقسم الأسماء من حيث نوعها إلى مذكر ومؤنث، ويعد النحاة – وعلى رأسهم سيبويه – المذكر أصلا والمؤنث فرعا له[1] لا سيما اعتبارهم المفرد أصلا والمركب فرعا عليه، ولكل قضية مما سبق دلائل، ونهدف في هذا القسم من البحث إلى عرض قضية الأصالة والفرعية بين المفرد والمركب، ولا نهتم هنا بالعرض لتلك القضية لذاتها، إنما نعرض لها لما لمسناه فيها من أهمية لا غنى عنها في فهم آراء النحاة حول المصطلحين موضوع الدراسة، ومن المعروف أن التقابل بين المصطلحات يؤدي في النهاية إلى تحديد ماهيتها، وما ترمي إليه من معنى قصد الواضع وقد يفهم القارئ أو المخاطب بدرجة كبيرة، ويرى المنصف عاشور أن "اللغويين قديما وحديثا لم يستطيعوا التخلص من مشكلة الكلمة بين الإفراد والتركيب".[2]

فالمفرد خلاف المركب مستقل في ذاته ولا يمكن أن يتجزأ لكن المركب من أهم خصائصه التجزئة إلى مكونات أقلها اثنان وليس شرطا أن يعطي كل مكون من تلك المكونات معنى يحسن السكوت عليه فالمكونات الإفرادية لا يمكن لجزء من أجزائها أن يستقل عن الآخر والذي يستقل ويفيد معنى من نحو أجزاء المركبات الإسنادية فقط

(1) – انظر الكتاب 1/ 22، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة.

(2) – انظر ظاهرة الاسم في التفكير النحوي صـ 540 جامعة منوبة – كلية الآداب، تونس 2004م، الطبعة الثالثة.

فيظهر أثر العامل النحوي على جزء منها وقد يستقل كل جزء منها دلاليا[1]، والذي يعنينا إثباته هنا هو أصالة المفرد وفرعية ما سواه، وليس هذا معناه أنهما قد ينفصلان في النحو بل إن كلا منهما لا يستغني عن الآخر، ومن الملاحظ أن المفرد والمركب لا يفرق بينهما سوى التركيب الحاصل داخل الجملة لا سيما أن الألفاظ المفردة عناصر أقل من حيث التكون عن المركب، والمركب يتكون من تلك العناصر الدنيا، فلا فرع من دون الأصل، كما أنه من المستحيل أن تظهر العلامة الإعرابية في أي من أجزاء المفرد لأنه لا يتجزأ من الأساس لأنه جزء في ذاته والجزء لا يتجزء.

ثانيا: عند النحاة القدامى:

عند البحث في مؤلفات القدامى نرى بعضهم قد اهتم بالأصل والفرع بين المفرد والمركب، ومن هؤلاء سيبويه (ت180هـ) إذ استعمل مفهوم التركيب بأنواعه المتعارف عليها، لكن المصطلح لم يظهر عنده بل ظهر عند من تلاه من النحاة فظهرت لنا مصطلحات التركيب الإضافي والمزجي والإسنادي[2]، وقد بيَّن أن المفرد أصل وما زيد عليه فرع، قائلا: «واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجميع»[3]، ويعني سيبويه بالتمكن هنا التنوين؛ فالتنوين خاص بالمفرد أولا وقد يلحق بعض جموع التكسير التي لا تقع في باب الممنوع من الصرف، وجمع المؤنث السالم كونه معربا بالحركات لا الحروف رغم أن تنوينه من باب المقابلة فهو بديل عن نون المثنى وجمع المذكر السالم اللذين تقع فيهما النون عوضا عن التنوين.

أما ابن الوراق (ت325هـ) فيدلل على أصالة المفرد لأنه بسيط والمركب غير بسيط، ولم نلحظ إشارة صريحة حول الأصالة والفرعية لكنه بيَّن ذلك من خلال التقريب، وليس على وجه الحقيقة، فيقول: «اعلم أن الواو أصل حروف العطف والدليل على ذلك أنها لا توجب إلا الاشتراك بين الشيئين فقط في حكم واحد وسائر حروف العطف توجب زيادة حكم على هذا، ألا ترى أن (الفاء) توجب الترتيب و(أو) للشك و(بل) للإضراب

(1) - انظر ظاهرة الاسم في التفكير النحوي صـ 548

(2) - الكتاب 2/ 294-326

(3) - المرجع السابق 1/ 22

فلما كانت في هذه الحروف زيادة معنًى على حكم العطف صارت في المعنى كالمركبة والواو مفردة، فصارت كالبسيط، والمركب بعد المفرد البسيط».[1]

وأما الأصفهاني (ت543هـ) فقد عقَّب على كلام ابن جني حول أنواع الخبر ويعلل سبب أصالة المفرد ويرجعه إلى أنه بسيط والخبر الجملة وشبهها مركب من لفظتين فأكثر، وهذا ما أسمته فاطمة الزهراء الثنائية، كما أوضحنا ذلك، يقول في ذلك: «فإن قيل: ما الدليل على أن أصل خبر المبتدأ: المفرد. وأن الجملة إذا وقعت خبرا له كانت في تقدير المفرد، وهلا قلتم: إن الجملة أصل كما أن المفرد أصل؟ قلنا: إن الجملة المركبة من المبتدأ، والخبر، كالجملة من الفعل والفاعل. فكما أنك إذا قلت: قام زيد. (قام): أحد جزأي الجملة. و(زيد): أحد جزأيها. فالمبتدأ، والخبر أيضا جزءان.[2]

وأما ابن الأنباري (ت577هـ) فقد عرض لأصالة المفرد وفرعية المركب عند حديثه عن الأسماء الخمسة التي اعتبرها من قبيل المركب الإضافي فهي بعد المفرد الذي هو الأصل، فيقول: «هذه الأسماء منها ما تغلب عليه الإضافة؛ ومنها ما تلزمه الإضافة فما تغلب عليه: أبوك وأخوك وحموك وهنوك؛ وما تلزمه الإضافة: فوك وذو مال؛ والإضافة فرع على الإفراد كما أن التثنية والجمع فرع على المفرد»[3] ويبرهن على أصالة المفرد وفرعية المثنى والمجموع في باب ما يتعلق به الإعراب، فيجعل ما يعرب بالحركات هو الأصل وذلك دليل على أصالة المفرد؛ لأن المفرد لا يعرب إلا بالحركات، وأما الإعراب بالحروف فهو الفرع كما أن المثنى والمجموع فرع على المفرد، فيقول: «فإن قيل: فلم كان إعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات؟ قيل: لأن التثنية والجمع فرع على المفرد، والإعراب بالحروف فرع على الحركات، فكما أُعرب المفرد الذي

(1) – علل النحو لابن الوراق ص 377 تحقيق ودراسة: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشيد، الرياض، الطبعة الأولى 1999م. تحقيق: محمود جاسم.

(2) – المرجع السابق صـ 278

(3) – أسرار العربية صـ 43،44، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي، دمشق .

هو الأصل بالحركات التي هي الأصل، فكذلك أعرب التثنية والجمع اللذان هما فرع بالحروف التي هي فرع، فأُعطي الفرع الفرع، كما أُعطي الأصل الأصل».[1]

وأما أبو البقاء العكبري (ت616هـ) فقد دلل على أصالة المفرد لكونه بسيطا والمركب به بعض التعقيد فيجزء، والمفرد لا يجزء، يقول: «المصدر له معنى واحد وهو دلالته على الحدث فقط، ولا يدل على الزمان بلفظه، والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص فهو بمنزلة اللفظ المركب؛ فإنه يدل على أكثر مما يدل غير المركب عليه ولا تركيب إلا بعد الإفراد، كما أنه لا دلالة على الحدث والزمان المخصوص إلا بعد الدلالة على الحدث وحده[2] وأضاف دليلا آخر من أشعار المتنبي، جاء فيه:

كَـــمْ قَـتِـيـلٍ كَـمَـا قَـتَـلَـتُ شهيدِ
بِـبَـيَـاضِ الـطُّـلـى مُـــوَرَّدُ الـــخُـــدُودِ[1]

(كم) كلمة موضوعة للعدد وذهب أصحابنا إلى أنها مركبة وذهب البصريون إلى أنها مفردة. حجتنا: أن أصلها (ما) زيدت عليها الكاف ... وكان الأصل أن يقال: في (كم مالك)؟ كما مالك؟ إلا أنه حذف الألف لكثرة الاستعمال ... وحجة البصريين أن الأصل هو الإفراد والتركيب فرع ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة».[3]

وإذا ما ذهبنا إلى ابن يعيش (ت643هـ) نراه يدلل على أصالة المفرد، مستدلا بالعلم الذي ينقسم إلى نوعين عنده، أولهما: ما كان مفردا قبل النقل وبعده وهو الأصل، وثانيهما: ما كان مركبا قبل النقل وصار من قبيل المفرد بعد النقل من نحو المركب الإضافي وهذا الفرع، يقول: "الاسم العلم يكون مفردا أو مركبا. فالمفرد هو الأصل لأن التركيب بعد الإفراد وذلك نحو: زيد وعمرو، والمراد بالإفراد أنه يدل على حقيقة واحدة

(1) - أسرار العربية صـ 48،49

(2) - مسائل خلافية في النحو صـ 63 تحقيق: عبد الفتاح سليم مكتبة الآداب، الطبعة الثالثة 2007م.

(3) - مسائل خلافية في النحو صـ 147، 148، وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 300، تعليق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر المعاصر- بيروت.

قبل النقل وبعده، والمركب من الأعلام هو الذي يدل على حقيقة واحدة بعد النقل، وقبل النقل كان يدل على أكثر من ذلك"[1] كما يدعم فكرة أصل المفرد وفرعية المركب من خلال عرضه لأنواع الجملة الخبرية تعليقا على قسمة الزمخشري لها، فقد دلل على أن الخبر المفرد يرفع ولا يكون في محل رفع فهو أصل، والذي في محل رفع وليس مرفوعا هو الفرع، ويتضح ذلك من قوله: "اعلم أن الجملة تكون خبرا للمبتدأ كما يكون المفرد، إلا أنها إذا وقعت خبرا، كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه، ولذلك يحكم على موضعها بالرفع على معنى أنه لو وقع المفرد الذي هو الأصل موقعها لكان مرفوعا".[2]

وأما ابن مالك (ت672هـ) فقد تابع العكبري، فعرض لأصالة المفرد وفرعية المركب في حديثة عن الفرق بين المصدر والفعل، قائلا: "المصدر معناه مفرد ومعنى الفعل مركب من حدث وزمان، والمفرد سابق للمركب، والدال عليه أولى بالأصالة من الدال على المركب... كل ما سوى الفعل والمصدر من شيئينْ أحدهما أصل والآخر فرع، فإن في الفرع منهما معنى الأصل وزيادة كالتثنية والجمع بالنسبة إلى الواحدْ وكالعدد المعدول بالنسبة إلى المعدول عنه، والفعل فيه معنى المصدر، وزيادة تعيين الزمان فكان فرعا والمصدر أصلا".[3]

كما دلل القرشي (ت695هـ) على أصالة المفرد وبساطته والسبب في ذلك كما أشار أن المركب الذي هو الكل لا يُفهم دون تعريف المفرد الذي هو الجزء، فيقول: «لما كانت نسبة الكلمة إلى الكلام نسبة المفرد إلى المركبْ وتعريف المفرد واجب التقديم على تعريف المركبْ لاستحالة تصور الكل بدون الجزء»[4] وفي إشارة القرشي يبين أن علاقة الكلمة والكلام علاقة نسبة، فالكلمة أصل والكلام فرع، وقد اعتمد على هذا

(1) – شرح المفصل 1/ 95ْ تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 2001م.

(2) – المرجع السابق 1/ 229

(3) – شرح التسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 2/ 108ْ تحقيق: محمد عبد القادر عطاْ وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية.

(4) – الإرشاد إلى علم الإعرابْ صـ 11، تحقيق: يحيى مرادْ كتب عربية.

التعريف في توضيح علاقة المفرد بالمركب وقال: إنها علاقة جزء وكل، فلا وجود للكل (المركب) بدون الجزء (المفرد) وما هذا إلا دليل على أصالة المفرد وفرعية ما سواه.

وأما ابن الفخار (ت754هـ) فقد دلل على أصالة المفرد حينما أراد أن يدلل على أصالة المصدر فقرن المفرد بالمصدر الذي هو الأصل والمركب بالفعل، فيقول: «المصدر يدل على معنى مفرد، والفعل يدل على معنيين؛ والمفرد في الرتبة قبل المركب، فالمصدر أصل والفعل فرع منه».[1]

ونص الزركشي (ت794) على بساطة إن الشرطية بقوله: «أدوات الشرط: حروف وهي إنَّ وأسماء مضمَّنة معناها. ثم منها ما ليس بظرف كمن وما وأي ومهما. وأسماء هي ظروف: أين وأينما ومتى وحيثما وإذ ما. وأقواها دلالة على الشرط دلالة (إن) لبساطتها ولهذا كانت أم الباب وما سواها فمركب من معنى إنْ وزيادة معه».[2]

وأما الشريف الجرجاني (ت816هـ) فقد عرض لأصالة المفرد في ثنايا شرحه لعلمي البيان والمعاني، فوضَّح أن: «علم البيان ينبغي أن يتأخر عن علم المعاني في الاستعمالات والسبب في ذلك أن رعاية مراتب الدلالة في الوضوح والخفاء على ما ينبغي أن يكون بعد رعاية مطابقته لمقتضى الحال، فإن هذه كالأصل في المقصودية وتلك فرع، وتتمة لها، فالأَوْلَى أن يراعي المطابقة أولا، ثم وضوح الدلالة ثانيا، وإن لم يكن هذا أمرا لازما، وكذا علم البيان نفسه سواء أريد به الملكة أو القواعد أو إدراكها، لا يتوقف على علم المعاني بأي معنى أخذ من تلك المعاني، لكن لمَّا كان علم المعاني يبحث عن إفادة التراكيب بخواصها وعلم البيان عن كيفية تلك الإفادة تنزل منه منزلة المركب من المفرد، والشعبة من الأصل؛ فلذلك أخر عن علم المعاني».[3]

وأما الأزهري (ت905هـ) فقد أورد دليلا على أصالة المفرد وفرعية المركب في معرض حديثه عن الضمائر المنفصلة، قال فيه: «ما يختص بمحل الرفع لا يتجاوزه إلى غيره، (وهو: أنا) للمتكلم، (وأنت) بفتح التاء للمخاطب، (وهو) للغائب وفروعهن،

(1) – شرح الجمل لابن للفخار، تحقيق: روعة ناجي، 1/ 58 دار الكتب العلمية 2013م.

(2) – البرهان في علوم القرآن 2/ 359 360 تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.

(3) – الحاشية على المطوَّل صـ 319 تحقيق: رشيد أعرضي دار الكتب العلمية.

ففرع أنا واحد فقط، وهو (نحن) لأن المتعدد فرع المفرد، وفرع (أنت) بفتح التاء أربعة وهي: (أنتِ) بكسر التاء، وأنتما وأنتم وأنتن، لأن المؤنث فرع المذكر، والمثنى والجمع فرع المفرد، وفرع (هو) أربعة أيضا وهي: (هي وهما وهم وهن) وتعليله ما تقدم»[1] ودلل على أصالة المفرد في موضع آخر من كتابه يقول فيه: «والاسم المبهم أربعة أنواع: أحدها: العدد، وهو قسمان: صريح وكناية، فالصريح: كـ ﴿أحد عشر كوكبا﴾ {سورة يوسف: 4} والكناية كـ(كم) الاستفهامية، نحو: (كم عبدا ملكت؟) وقدَّم الاسم على النسبة، لأن المفرد مقدم على المركب»[2]

وأما زكريا بن محمد الأنصاري (ت926هـ) فقد دلل على فرعية المركب وأصالة المفرد بقوله: «أنما بالفتح الأصح أن حرف (أنَّ) فيها – من حيث إنه من أفراد إنَّ – فرع إنَّ المكسورة، فهي في الأصل لاستغنائها بمعموليها في الإفادة بخلاف المفتوحة، لأنها مع معموليها بمنزلة مفرد. وقيل: المفتوحة الأصل، لأن المفرد أصل للمركب».[3]

وأما أبو البقاء الكفوي (ت1094هـ) فيدلل في اختصار على أصالة المفرد من خلال مقارنته بشهادة الرجل التي هي أصل في مقابلة شهادة المرأة التي هي نصف الرجل وفرع عليه، ويشير لذلك بقوله: «الاسم المفرد هو الأصل، والجملة فرع عليه، نظير ذلك شهادة المرأتين على شهادة رجل».[4]

أما ابن الفاسي محمد بن حمدون السلمي (ت1316هـ) فقد أورد دليلا جديدا على أصالة المفرد يوضح فيه أن نيابة الحركة عن الحركة من قبيل الأصل، ونيابة الحرف عن الحركة من قبيل الفرع وهو المتعارف عليه في (باب الإعراب) بعلامات الإعراب الفرعية، فيقول: «(وما بتا وألف قد جمعا) هذا هو الموضع الرابع من أبواب النيابة، وكان الأولى

(1) – شرح التصريح على التوضيح 1/ 103، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 2000م.

(2) – شرح التصريح 1/ 619

(3) – حاشية الشيخ الأنصاري على شرح المحلى على جمع الجوامع 1/ 360، تحقيق: حامد عبد الله المحلاوي، دار الكتب العملية.

(4) – الكليات صـ 127، تحقيق: عدنان درويش، دار الرسالة، الطبعة الثانية 1998م.

أن يقدم جمع المؤنث والاسم الذي لا ينصرف على سائر المعربات بالحروف، لأن نيابة الحركة عن الحركة نيابة أصل عن أصل، ونيابة الحرف نيابة فرع عن أصل، وأجيب بأن المفرد أصل للمثنى والمثنى أصل للجمع المذكر، وجمع المذكر أصل لجمع المؤنث».[1]

ثالثا: عند المحدثين:

اهتم المحدثون بالمفرد والمركب فها هو الباحث راجي الأسمر يدلل على أصالة المفرد في معرض حديثه عن ثبات العلة في الأصل والفرع، فقال: "حمل الفرع على الأصل: هو في الاصطلاح، أن تكون العلة في الفرع والأصل على السواء، نحو إعلال الجمع الذي هو فرع المفرد لإعلال المفرد الذي هو أصل الجمع، نحو: قِيَم والأصل: قيمة، ويسمى أيضا قياس المساوي".[2]

وأما الدكتور حسين مصطفى غوانمة فقد دلل على أصالة المفرد في معرض طرحه لأنواع الخبر، فأخذ يقارن بين الخبر المفرد الذي لا يمكن أن يحوي أجزاء في داخله خلاف المركب من الخبر الذي قد يحوي مبتدأ ثانيا وخبره والرابط في حال الجملة الاسمية الواقعة خبرا، وقد يضم الخبر فعلا وفاعلا وربما مفعولا به في حال كان الفعل متعديا إذا وقع المركب الفعلي خبرا، وفي حال شبه الجملة يتجزأ المركب إلى جار ومجرور أو ظرف وما يضاف إليه، قائلا: "ويكون الخبر جملة كما يكون مفردا، وقد جاز مجيء الجملة خبرا؛ لأنها تنوب عن المفرد، إلا أن المفرد هو الأصل".[3]

وأما الدكتور عثمان حميد الأركي فقد دلل على أصالة المفرد عند عرضه لأنواع القياس عند السيوطي قائلا: "وقد مثل السيوطي لكل من هذه الأنواع الأربعة، فمثل للأول الذي هو حمل أصل على فرع بإعلال الجمع وتصحيحه حملا على المفرد، فالمفرد أصل والجمع فرع".[4]

(1) – الفتح الودودي على المكودي 1/ 61

(2) – المعجم المفصل في الصرف صـ 269، مراجعة: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية.

(3) – تعليل الأحكام النحوية عند ابن يعيش صـ151 تأليف: حسين مصطفى غوانمة، دار الكتاب الثقافي.

(4) – أصول الاحتجاج النحوي عند المرادي صـ291، تأليف: د/ عثمان رحمن حميد الأركي، دار الكتب العلمية.

كما أشار محمود محمد عبد المولى لأصالة المفرد وفرعية المركب عند المقارنة بين المصدر والفعل وقد أشار إلى كون المصدر أصلا لأنه يتميز بخصيصة واحدة خلاف الفعل الذي تميزه خصيصتان هما الزمان والحدث، وقد جعل المصدر مساويا للمفرد من حيث الأصالة والمركب مساويا للفعل من ناحية الفرعية قائلا: "المصدر معناه مفرد، ومعنى الفعل مركب من حدث وزمان، والمفرد سابق للمركب، فالدال عليه أولى بالأصالة من الدال على المركب".[1]

وأما عباس حسن فيدلل في كتابه على أصالة المفرد وفرعية المركب وعلته في أصالة المفرد أنه كل لا يتجزأ بينما الجملة وشبهها تتجزأ لمكونات تحتل محلات إعرابية متعددة والكل أصل والمتجزأ لمحلات فرع ويشير لذلك قائلا: "إذا وقعت الجملة الاسمية أو الفعلية موقع الخبر المفرد تكون في محل رفع وليست مرفوعة، فكما أن الإعراب أصل والبناء فرع فالخبر المفرد أصل والمركب فرع عليه.[2]

وأما المنصف عاشور فقد دلل على أصالة المفرد وفرعية ما سواه فقد أشار إلى أن المفرد أصل، لكن لا فائدة منه إلا في تركيب الذي هو فرع على المفرد، وأضاف قائلا: أن الألفاظ المفردة عناصر دنيا والمركب لا يتكون إلا من تلك العناصر التي لولاها ما وجد ذلك المركب وكذا يرى أن المركبات هي ثنائيات تتكون من أجزاء أولية كما العدد واحد الذي دونه لا تبدأ الأعداد.[3]

وأما عبد الله عبد الحليم فقد عرض لإشارة سيبويه لأصالة المفرد وفرعية ما سواه، فيقول: "الإفراد أصل في الأسماء مثلما كان التنكير أصلا فيها، أما التثنية والجمع ففرعان؛ لأن المفرد لا يحتاج إلى علامة تجعله مفردا، إنما يحتاج إليها الجمع والمثنى،

(1) – الخلاف الصرفي في المشتقات وأصولها، العدد الثالث والثلاثون– الجزء الرابع.

(2) – انظر النحو الوافي 1/ 466 وما بعدها دار المعارف، الطبعة الثالثة مكتبة المحمدي، بيروت الطبعة الأولى 2007م.

(3) – انظر ظاهرة الاسم في التفكير النحوي صـ 552، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس 2004م، الطبعة الثالثة.

ولذلك كان أصلا وكانا فرعين... وقد ينصرف معنى الإفراد إلى خلاف التركيب، وهو أصل أيضا بهذا المعنى".[1]

وقد أشار عبد الحسن خضير المحياوي لأصالة المفرد وفرعية ما سواه في باب ما يتعلق به الإعراب، فقد أورد أشعارا تبرهن على أصالة المفرد جاء في أولها:

وَمَـا زَالَ تِـشْـرَابِـي الـخُـمُـورَ وَلَـذَّتِـي
وَبَـيـعـي وَإِنْـفَـاقِـي طَـرِيـفِـي وَمَـتْـلَـدِي
إلـى أن تَـحَـامَـتْـنِـي الـعـشـيـرة كلها
وَأَفْـــرَدْتُ إفـــرادَ البعير الـمُـعَـبَّـدِ[2]

وفي ثانيها، يقول الشاعر:

ولـو كَـفِّـي الـيَـمِـيـنُ بَـغَـتْـكِ خِـوْنًـا
لَأَفْـــرَدَتْ الـيَـمِـيـن عـن الـشـمـال[3]

وجاء في ثالثها:

ذهـــب الـــذيـــن أُحِـــبُّـــهُـــم
وبَـقِـيـتُ مـثـل الـسـيـف فَـــرْدًا[4]

يتضح مما سبق إشارة الشعراء إلى أن الاجتماع عندهم هو الأصل والعيش منفردا هو الحال المرفوض عندهم؛ فهو من قبيل الفرع.[2]

وأما حسن خميس الملخ فقد قارن بين المفرد والمثنى والمجموع من حيث الأصل والفرع، فوضح أن المفرد أصل والمثنى والمجموع فرع والسبب يرجع إلى أن المفرد لا يحتاج لعلامة توضحه عكس المثنى الذي يحتاج الألف والنون في حالة الرفع أو الياء والنون في حالتي النصب والجر، كما أن المجموع السالم المذكر منه يحتاج الواو

(1) – الأصول في كتاب سيبويه صـ 104، 2005م.

(2) – انظر الأصل والفرع في النحو العربي من سيبويه إلى ابن هشام صـ 97، جامعة بغداد– كلية التربية. 1997م– المكتبة المركزية.

والنون في الرفع، أو الياء والنون في حالتي النصب والجر، وأما المؤنث فيحتاج الألف والتاء، وجمع التكسير لا يتقيد بعلامة والسبب في عدِّه من قبيل الفرع لأنه جمع يقاس على الجمع السالم.[1]

وهكذا يتضح من آراء النحاة القدامى والمحدثين أن المفرد عندهم جميعا هو الأصل سواء أكان ذلك في باب الخبر أم الحال أم (لا) النافية للجنس، ومنهم من دلل على أصالة المفرد وفرعية المركب في باب ما يتعلق به الإعراب، وكذا هناك من دلل على أصالة المفرد عندما أراد أن يدلل على أصالة المصدر أم الفعل، وخلاصة القول: أن المفرد في شتى أبواب النحو على اختلاف مسمياتها، وماهية المفرد وكيفيته فيها هو الأصل؛ لأنه بسيط وما يقابله في تلك الأبواب أقل بساطة منه من حيث المعنى أو النطق أو الإعراب.

(1) – انظر نظرية الأصل والفرع في النحو العربي صـ 89، الطبعة الأولى– عمان– دار الشروق 2001م.

الخاتمة والنتائج

تكشف هذه الدراسة عن إمكانية مقابلة المفرد مع المركب وتحديد كل منهما بطريقة لا تداخل فيها، ويمكن أن نوضح ذلك من خلال عدة نقاط، منها:

- تعريف المفرد والمركب يتغير بتغيُّر الباب النحوي الذي يرد فيه.
- المركبات التي لا محل لها من الإعراب لا تقع موقع المفرد.
- المفرد والمركب متصلان لا منفصلان؛ فالمفرد جزء من المركب وأصل له وعند التئام الأجزاء يتكون الكل المركب.
- المفردات لها مواقع والمركبات لها مواقع، فمن خلال تلك المواقع يتضح لنا أيها المفرد وأيها المركب.
- المفرد يتقابل مع الجملة وشبهها في أبواب محددة في كتب النحاة، وهي (الخبر، والحال، والنعت).
- المفرد يقابل المركب الإضافي والشبيه بالإضافي في بابي (النداء) و(لا) النافية للجنس.
- المفرد لا يقع في باب الصلة فالمركب فيها لا يتأول بالمفرد.
- المفرد لا يحتاج ما يبين عدده خلاف الجمع السالم، وجمع التكسير الذي ربما تزيد حروفه على المفرد أو العكس.
- الأسماء الموصولة دون صلاتها لا معنى لها لأنها ناقصة تركيبيا.
- المعنى أساس الإعراب والمحلات الإعرابية لا تتحدد إلا بالمعنى، فلا إعراب دون فهم معنى التركيب، فقصد المتكلم أو فهم المخاطب يكون عاملا في المعنى.
- المركب يقع في ذات الموقع الإعرابي للمفرد وشرطه أن يتأول بالمفرد.

– يمكن اعتبار المصدر المؤول من قبيل المفرد؛ لأن المصدر المؤول يقع في محلات لا يشغلها إلا المفرد.

– المفرد يشغل محلا، ولا يمكن أن يتضمن محلات؛ لأنها صفة المركب، والمركب يتضمن محلات لا تقصد لذاتها، وإنما تنتظم في مختلف المحلات الكبرى للجملة.

– يظهر أثر العامل الإعرابي في أي من أجزاء المركب، ولا يمكن أن يظهر في جزء من المفرد فالمفرد بسيط ولا يقبل التجزئة.

– المشتقات العاملة مع معموليها من قبيل المركبات؛ فهي تؤدي معنًى لا يؤديه سوى المركبات.

المصادر والمراجع

"المصادر والمراجع"

1 . الأركي: عثمان رحمن حميد:

– أصول الاحتجاج النحوي عند المرادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

2 . الأزهري: خالد بن عبد الله (ت905ه):

– شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 2000م.

3 . الأسمر: راجي:

– المعجم المفصل في الصرف، مراجعة: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت.

4 . ابن الأنباري: عبد الرحمن بن محمد (ت577ه):

– أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي، دمشق.

5 . حسن: عباس:

– النحو الوافي، دار المعارف، الطبعة الثالثة.

– النحو الوافي، مكتبة المحمدي، بيروت الطبعة الأولى 2007م.

6 . الزمخشري:

– المفصل في علم العربية، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار عمان للنشر، الطبعة الأولى 2004م.

7 . سيبويه: أبو بشر عمرو بن بحر بن قنبر (ت180هـ)

– الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي 1988م.

– الأصول في كتاب سيبويه، 2005م.

8 . العكبري: أبو البقاء (ت616ه):

– التبيان شرح الديوان، الطبعة الشرفية،1308ه، الطبعة الأولى.

– مسائل خلافية في النحو، تحقيق: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، الطبعة الثالثة 2007م.

– تعليل الأحكام النحوية عند ابن يعيش، دار الكتاب الثقافي – إربد 2009م.

9 . الفاسي: محمد بن حمدون السلمي (ت832ه):

– الفتح الودودي على المكودي، تحقيق: محمد السيد عثمان، إشراف: مكتب البحوث الإسلامية

10 . ابن الفخار: محمد بن علي بن أحمد (ت754ه):

– شرح كتاب الجمل في النحو الإعراب، تحقيق: روعة ناجي، دار الكتب العلمية 2013م.

11 . الكفوي: أبو البقاء (ت1094ه):

– معجم الكليات، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة– الطبعة الثانية 1998م.

12 . ابن مالك: محمد بن عبد الله (ت672ه):

– شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 2001م.

13 . المحياوي: عبد الحسن خضير:

ـــ الأصل والفرع في النحو العربي من سيبويه إلى ابن هشام، جامعة بغداد– كلية التربية للبنات 1997م – المكتبة المركزية.

14 . الملخ: حسن خميس:

- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، الطبعة الأولى 2001م - عمان - دار الشروق.

15 . المنصف عاشور:

- ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، جامعة منوبة - كلية الآداب، تونس 2004م، الطبعة الثالثة.

16 . ابن الوراق: محمد بن عبد الله (ت325ه):

- علل النحو، تحقيق ودراسة: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشيد، الرياض، الطبعة الأولى 1999م.

17 . ابن يعيش الموصلي (ت643ه):

- شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 2001م.

(Footnotes)

1 - التبيان شرح الديوان للعكبري 1/ 194، وهو من قصيدة قالها في صباه، الطبعة الشرفية،1308ه، الطبعة الأولى.

2 - البيتان لطرفة ابن العبدٱ ديوانه صـ 44

3 - البيت للنابغةٱ ديوانه صـ 139

4 - البيت لعمرو بن معديكرب- ديوانه صـ 66